الأمم المتحدة

A/68/595

الجمعية العامة

Distr.: General
15 November 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البنود ٩ و ١٠ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٥ و ٣٦ و ٤٠ و ٤٤ و ٥٧ و ٦١ و ٦٣ و ٦٦ و ٦٨ و ٧٠ و ٧٦ و ١١٨ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلانين السياسيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسَّقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

ثقافة السلام

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

المسائل المتعلّقة بالاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

031213 031213 13-56649 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التنمية المستدامة
تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)
العولمة والترابط
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
التنمية الزراعية والأمن الغذائي
التنمية الاجتماعية
النهوض بالمرأة
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا
مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)
الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثّر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
حقوق الشعوب الأصلية
حق الشعوب في تقرير المصير
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدّمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة
المحيطات وقانون البحار
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
تعزيز منظومة الأمم المتحدة
إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات
استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٣-٢٠١٣
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥
تخطيط البرامج
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة
خطة المؤتمرات
جدول الأنصبة المقرّرة لقسمة نفقات الأمم المتحدة
إدارة الموارد البشرية
النظام الموحد للأمم المتحدة
تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية
إقامة العدل في الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجَّهة إلى الأمين العام من الممثّل الدائم لفيجي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه الإعلان الوزاري الذي اعتُمد في الاجتماع السنوي السابع والثلاثين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (انظر المرفق).

وباسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أرجو ممتنّاً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال ٩ و ١٠ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٥ و ٣٦ و ٤٠ و ٤٤ و ٥٧ و ٦١ و ٦٣ و ٦٦ و ٦٨ و ٧٠ و ٧٦ و ١١٨و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣.

(توقيع) بيتر **تومسون**
السفير والممثل الدائم لفيجي لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الموجَّهة إلى الأمين العام من الممثّل الدائم لفيجي لدى الأمم المتحدة

الإعلان الوزاري الذي اعتُمد في الاجتماع السنوي السابع والثلاثين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧

نيويورك، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين بمقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بمناسبة اجتماعهم السنوي السابع والثلاثين. واستعرض الوزراء الوضع الاقتصادي العالمي والتحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان النامية واعتمدوا الإعلان التالي:

١ - تعهد الوزراء بمواصلة العمل على بلوغ أهداف وغايات مجموعة الـ ٧٧، وأكدوا في هذا السياق على الأهمية التاريخية للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧، التي سيحتفل بها في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٢ - وشدد الوزراء على أن تركيز البلدان النامية ينصب على الاستمرار في إيجاد وسائل لتحقيق أهدافها الإنمائية، وبخاصة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وشددوا أيضا على أهمية وضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تلبي حقا احتياجات العالم النامي.

٣ - ولاحظوا في هذا السياق أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المستمرة تؤثر سلبا على آفاق النمو في كثير من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا وتَقْلِب مسار الاتجاهات الإنمائية التي تحققت في الماضي القريب إلى الأسوأ، وتؤدي إلى زيادة حالات الفقر وإبطاء وتيرة التقدم في القضاء على الفقر. وأشار الوزراء إلى أن العديد من البلدان النامية لم تكن قادرة، بسبب العديد من التحديات التي تواجهها، على التخفيف من آثار الأزمة على التنمية. وأكدوا من جديد أن الانتعاش مُهدَّد حاليا من جراء الظروف المعاكسة الجديدة، بما في ذلك التدابير الحمائية والاضطراب في الأسواق المالية العالمية، والتوترات المالية المتفشية على نطاق واسع.

٤ - وأكد الوزراء أن البلدان النامية ما زالت تُواجه تحديات خطيرة في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر والنهوض بمستويات التنمية فيها وذلك على الرغم من أن العالم قد شهد تغيرات بعيدة المدى في العِقدَيْن الماضيين وأحرز تقدما كبيرا في المجالات الهامة

للتنمية. وتتفاقم حدة تلك التحديات حاليا من جرّاء بيئة اقتصادية دولية غير مواتية وعدم إصلاح مؤسسات الإدارة الاقتصادية والمالية العالمية. ولاحظ الوزراء بقلق أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع قد زاد في العديد من البلدان النامية. وفي مواجهة هذه التحديات، أكد الوزراء أن مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والحق في التنمية لا يزالان يتسمان بالأهمية بالنسبة لهذه المسألة، وشددوا على أهميتهما المحورية بوصفهما يمثلان الأساس الذي ترتكز عليه الخطة الإنمائية العالمية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك في سياق الشراكة العالمية من أجل التنمية.

٥ - وشدد الوزراء على أن القضاء على الفقر هو التحدي الأكبر الذي يواجه العالم اليوم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

٦ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء القيود التي تعيق مكافحة الفقر، الناجمة عن الأزمات العالمية الحالية، ولا سيما الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، واستمرار انعدام الأمن الغذائي، وتقلّب تدفقات رأس المال، والتقلب الشديد في أسعار السلع الأساسية، وأزمة الطاقة والتحديات التي يطرحها تغير المناخ على البلدان النامية. وأعادوا تأكيد ضرورة إيلاء اهتمام خاص للأسباب الجذرية للفقر الكامنة في هيكل النظام الدولي، التي تعيق الجهود التي تبذلها البلدان النامية في كفاحها ضد الفقر.

٧ - وشدد الوزراء كذلك على أنه يجب على البلدان النامية أن تضمن الملكية الوطنية لخطتها الإنمائية من أجل تمكين حكوماتها من القضاء على الفقر على نحو فعال، وهذا يستلزم الحفاظ على حيزها الخاص برسم السياسات مدعوما بالتزام سياسي قوي بالحد من الفقر بما يتفق مع أولوياتها وظروفها الوطنية. وعلى هذا النحو، يجب على حكومات البلدان النامية أن تصوغ استراتيجيات التنمية الخاصة بها لمساعدة الفقراء من خلال السياسات والإجراءات التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، توفير حصول الجميع على الخدمات الأساسية بأسعار معقولة؛ وتوفير نظام للحماية الاجتماعية جيد التصميم، وتمكين الأفراد من اغتنام الفرص الاقتصادية، واتخاذ التدابير اللازمة لكفالة حماية البيئة.

٨ - وأكد الوزراء من جديد أن سياسات وجهود التنمية التي تستهدف القضاء على الفقر يجب أن تتصدى للتحديات التي تواجه التنمية المستدامة وأن تغتنم كذلك الفرص التي تتيحها على الصعيدين الدولي والوطني على حد سواء. ومن المهم في هذا السياق وجود هيكلٍ مالي داعم ومنصف ونظامٍ تجاري دولي فضلا عن إقامة شراكة عالمية حقيقية ذات أهداف واضحة تماما من أجل التنمية المستدامة لاستكمال الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية.

٩ - وأكد الوزراء وفقا لذلك على الحاجة إلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية وإلى توسيع نطاقها على أساس الاعتراف بالقيادة والملكية الوطنية لاستراتيجيات التنمية. وشددوا على ضرورة تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها دوليا، وتخفيف عبء الديون، والوصول إلى الأسواق، وبناء القدرات، والدعم التقني، بما في ذلك نقل التكنولوجيا.

١٠ - وأكد الوزراء أن أزمات الديون غالبا ما تكون باهظة التكاليف وضّارة، تتبعها تخفيضات في الإنفاق العام تؤثر على البلدان النامية ولا سيما البلدان النامية المثقلة بالديون، وأنه لا يوجد مسار للنمو يمكن تعليله أو تعزيزه تحت وطأة عبء ديون لا يمكن تحملها. وسلَّم الوزراء بأهمية تخفيف عبء الديون، بما في ذلك شطب الديون أو إعادة هيكلتها. وينبغي أن تنطوي عملية إعادة هيكلة الديون في صميمها على تحديد القدرة الحقيقية على الدفع بحيث لا تتعارض مع منظورات النمو الوطني. وأكد الوزراء مجددا في هذا الصدد على الحاجة الملحة إلى أن يتدارس المجتمع الدولي خيارات تتيح إعادة هيكلةٍ للديون تتسم بأنها فعالة ومنصفة ودائمة ومستقلة وموجهة نحو التنمية، واستحداث آلية دولية لحل مشكلة الديون، ودعوا جميع البلدان إلى تعزيز المناقشات الدائرة في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الملائمة نحو تحقيق هذا الهدف والمساهمة فيه.

١١ - وأشار الوزراء إلى أن إدارة الديون السيادية ما برحت تُشكِّل قضية بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان النامية سواء باعتبارها مصدرا للقلق في العقود الماضية، أو باعتبارها نقطة قوية بسبب أنشطة صناديق الاستثمار الجشعة في السنوات الأخيرة. ولقد أظهرت أمثلة جديدة عن أعمال تلك الصناديق الجشعة كُشِف النقاب عنها في المحاكم الدولية طابع تلك الصناديق القائم على المضاربات والجشع. وهذه الصناديق تشكل خطرا على جميع عمليات إعادة هيكلة الديون في المستقبل، للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. وأعاد الوزراء التأكيد على أهمية عدم السماح لصناديق الاستثمار الجشعة بشلِّ جهود البلدان النامية الرامية إلى إعادة هيكلة الديون، وعلى ضرورة ألا تعلو مصالح تلك الصناديق على حقوق الدول في حماية شعوبها.

١٢ - وأعرب الوزراء عن بالغ القلق إزاء الزيادة الكبيرة في مخاطر الاستقرار المالي للعديد من الاقتصادات المتقدمة، وعلى وجه الخصوص هشاشتها الهيكلية العالية في تمويل الديون السيادية التي نشأت بسبب نقل مخاطر القطاع الخاص إلى القطاع العام. ودعوا في هذا الصدد إلى وضع حلول عاجلة ومتسقة للحد من المخاطر السيادية في الاقتصادات المتقدمة لمنع العدوى وتخفيف أثرها على النظام المالي الدولي.

١٣ - وشدد الوزراء على الحاجة إلى وجود نظام دولي أكثر شفافية لتصنيف الائتمان يأخذ في الاعتبار الكامل احتياجات وشواغل وخصوصيات البلدان النامية، وبخاصة البلدان النامية المثقلة بالديون. وفي هذا الصدد، أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء سلامة المنهجية التي تستخدمها وكالات التصنيف الائتماني الكبرى. وأكدوا أن زيادة المنافسة بين وكالات التصنيف أمر ضروري لتجنب النزعات الاحتكارية وما يترتب عليها من آثار سلبية. وأعاد الوزراء التأكيد على أن التقييمات غير الكافية لمدى الملاءة المالية للمدينين تنطوي على إمكانية التسبب في حدوث أزمات أو تفاقمها، الأمر الذي يجعل النظام المالي أكثر عرضة لأخطار السقوط في الهاوية وما يترتب على ذلك من آثار. وذكر الوزراء أن من الضروري مواصلة المناقشات بشأن دور وكالات التصنيف الائتماني بهدف اقتراح سياسات ملموسة تهدف إلى الحد من الاعتماد عليها وذلك من خلال تعزيز الرقابة عليها وزيادة المنافسة فيما بينها عن طريق إنشاء آليات تقييم مستقلة. وفي هذا الصدد، رحّب الوزراء بعقد مناقشة مواضيعية عامة في الجمعية العامة بشأن دور وكالات التصنيف في النظام المالي الدولي، في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٨/٦٧.

١٤ - وأكد الوزراء مجددا أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال ضرورية كمُحفِّز للتنمية، فهي تسهِّل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ويرون أنه لا يمكن استخدام الأزمة المالية والاقتصادية العالمية كذريعة لتهرب البلدان المتقدمة النمو من الوفاء بالتزاماتها بتقديم المعونة والتعهد بالمزيد من الالتزامات. فالاستجابة للأزمة الاقتصادية الحالية بشكل فعال تتطلب الوفاء وفي الوقت المقرر بالالتزامات الحالية بتقديم المعونة وتلبية الحاجة الماسة لأن تقوم الجهات المانحة بالوفاء بها.

١٥ - وشدد الوزراء على ضرورة أن تفي البلدان المتقدمة النمو بما قطعته على نفسها من التزامات وما وضعته من أهداف قائمة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف بشأن تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك في جملة أمور في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وفي توافق آراء مونتيري، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وفي قمة مجموعة الثمانية المعقودة في غلين إيغلز، وفي إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وفي المحافل الأخرى ذات الصلة. ولا بد من زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية المستدامة والتي يمكن التنبؤ بها، من أجل مواجهة التحديات الإنمائية الاعتيادية والتحديات الجديدة والناشئة في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا.

١٦ - وأعرب الوزراء عن القلق إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية للمرة الثانية خلال سنتين متتاليتين، وإزاء كون البلدان المتقدمة النمو لا تزال بعيدة عن تحقيق الهدف المحدد

منذ فترة طويلة، والمتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، بما في ذلك الهدف المتمثل في تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا. ودعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء على وجه الاستعجال بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعهدت بها، فرادى وجماعات، بما في ذلك تنفيذ جميع الالتزامات في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية في الوقت المقرر، بغية التغلب على الفجوات التي تم تحديدها في آخر تقرير لفرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

١٧ - وأعلن الوزراء أن التجارة الدولية أداة حيوية لتحقيق النمو المستدام الطويل الأجل. وقد خلَّف انخفاض التبادل التجاري بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية آثارا قاسية على البلدان النامية. ومن المسائل التي لا تزال تثير القلق انخفاض الصادرات وفقدان إيراداتها، والحواجز التجارية والإعانات المشوِّهة للتجارة في البلدان المتقدمة النمو، وتقييد الحصول على التمويل التجاري وانخفاض الاستثمار في تنويع الإنتاج والترويج للصادرات. ومن أجل تسخير إمكانيات التجارة بصورة كاملة، من المهم التمسك بنظام تجاري عالمي قائم على قواعد، ومنفتح، وغير تمييزي ومنصف ومتعدد الأطراف، يسهم في النمو وفي التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل، وبخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية.

١٨ - وفي هذا السياق، شدد الوزراء على ضرورة اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في موعد مبكر، التي يجب أن تحترم ولايتها الإنمائية احتراما تاما، وأن تأخذ في الحسبان احتياجات وأولويات البلدان النامية. ودعا الوزراء إلى تحقيق نتائج ملموسة ومتوازنة في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في بالي، إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، لصالح البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا. وينبغي أن تمكن هذه النتائج من إحراز تقدم في المفاوضات التجارية بشأن المنتجات الزراعية، فضلا عن التطور صوب الامتثال لخطة الدوحة للتنمية.

١٩ - وأكد الوزراء من جديد أن البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تقدم مساعدة تقنية فعالة متصلة بالتجارة وبناء القدرات وفقا للاحتياجات المحددة والقيود التي تعترض سبيل البلدان النامية. كما دعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو إلى توفير الدعم الكافي للإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة الذي وضعته منظمة التجارة العالمية للتصدي لقيود جانب العرض والهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة والقدرة الإنتاجية التي تواجهها أقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك، فإن النظم المالية والتجارية الدولية ينبغي أن تعتمد وتنفذ تدابير ملائمة

في مجال السياسات لتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، بما في ذلك نظم ضمان الاستثمار التي تستهدف القطاعات الإنتاجية.

٢٠ - وشدد الوزراء على أهمية تيسير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وينبغي التعجيل بعملية الانضمام دون معوقات سياسية وبسرعة وشفافية بالنسبة للبلدان النامية، في اتساق تام مع قواعد منظمة التجارة العالمية. ومن شأن ذلك أن يسهم في تحقيق اندماج البلدان النامية السريع والكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢١ - وأعرب الوزراء عن رأي مفاده أن القدرة على إيجاد العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق ترتبط أساسا بإحياء وتعزيز استراتيجيات التنمية المنتجة، من خلال توفير التمويل الكافي والاستثمار والسياسات التجارية. وفي هذا الصدد، أكدوا مجددا على الحاجة إلى تعبئة قدر كبير من الموارد من مصادر متنوعة واستخدام التمويل بفعالية من أجل توفير دعم قوي للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة. وشددوا أيضا على الحاجة إلى المحافظة على الانسجام بين سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات إيجاد فرص العمل لضمان نمو اقتصادي عالمي شامل للجميع وقادر على التكيف.

٢٢ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء استمرار ارتفاع مستويات البطالة والعمالة الناقصة، ولا سيما بين الشباب، وشددوا على الحاجة إلى الشروع في عملية حكومية دولية، في إطار الأمم المتحدة، لوضع الاستراتيجية العالمية لعمالة الشباب.

٢٣ - وأعرب الوزراء عن التزامهم بتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وصياغة خطة التنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥. ودعا الوزراء المجتمع الدولي إلى مضاعفة كل الجهود للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ من خلال اتخاذ تدابير ملموسة.

٢٤ - ولاحظ الوزراء التقدم المحرز حتى الآن في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، أعربوا عن قلقهم إزاء التفاوت والفجوات في تحقيقها، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية الهائلة التي لا تزال قائمة في البلدان النامية. وشددوا على أن الأهداف الإنمائية للألفية أتاحت رؤية مشتركة وساهمت في تقدم ملحوظ. في هذا السياق، أكد الوزراء من جديد أن الأهداف الإنمائية للألفية لا تزال أمرا بالغ الأهمية للوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية، والبلدان التي تشهد نزاعات والبلدان الخارجة من النزاعات، والبلدان الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، التي ليس في مقدور العديد منها تحقيق

الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، فضلا عن معالجة التحديات الإنمائية الخاصة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل.

٢٥ - وأبرز الوزراء الدور الأساسي الذي تؤديه الشراكة العالمية من أجل التنمية وأهمية الهدف ٨ في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكّروا بأن الأرجحَ ألا يتحقق العديد من الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ في كثير من البلدان النامية دون توفير دعم دولي كبير وإجراء تغييرات في النُّظم. ودعا الوزراء المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده لتعزيز وسائل التنفيذ المتاحة للبلدان النامية عن طريق تجديد الشراكة العالمية استنادا إلى الهدف ٨ في المسعى الجماعي الرامي إلى القضاء على الفقر والحرمان.

٢٦ - ورحب الوزراء بنتائج الاجتماع الخاص الذي عقدته الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٧ - وشدد الوزراء على ضرورة مواصلة تعميم مراعاة التنمية المستدامة في جميع المستويات، عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبإدراك الصلات التي تربط بينها، من أجل تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها.

٢٨ - وأعاد الوزراء التأكيد أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي الأساس الذي تستند إليه أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تكون أهداف التنمية المستدامة دافعا لتنفيذ التنمية المستدامة وتعميم مراعاتها في منظومة الأمم المتحدة ككل. وفي حين أن تطوير أهداف التنمية المستدامة يجب ألا يصرف الانتباه أو الجهود عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، شدد الوزراء على الحاجة إلى بذل جهود منسَّقة جدية في الفريق العامل المفتوح باب العضوية من أجل وضع مجموعة طموحة ومختصرة وعملية المنحى من أهداف التنمية المستدامة يمكن تطبيقها عالميا. وأعادوا التأكيد على الأهمية الأساسية لاستناد أهداف التنمية المستدامة إلى الأهداف الإنمائية للألفية وتكميلها قصد تحقيق الهدف الشامل المتمثل في القضاء على الفقر.

٢٩ - وأكد الوزراء من جديد أن المبادئ التوجيهية لأهداف التنمية المستدامة يجب أن تقوم على المبادئ التوجيهية المذكورة في إعلان ريو، وجدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأن تكون متسقة مع القانون الدولي. وينبغي لعملية الفريق العامل المفتوح باب العضوية والنتائج التي يتوصل إليها أن يحترما جميع مبادئ ريو احتراما تاما، ولا سيما مبادئ سيادة الدول على مواردها الطبيعية، والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ولذلك شدد الوزراء على ضرورة زيادة

الجهود الرامية إلى تغيير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج، مع أخذ البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة.

٣٠ - وأكد الوزراء من جديد أن هناك نُهجاً ورؤىً ونماذج وأدوات مختلفة للاستفادة متاحة لكل بلد، وفقا لظروفه وأولوياته الوطنية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أبعادها الثلاثة، وأشاروا في هذا الصدد إلى أن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة في سياق النهوض بالتنمية المستدامة في انسجام معها.

٣١ - وأعاد الوزراء تأكيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ورحبوا ببدء مختلف عمليات المتابعة المتفق عليها في الوثيقة الختامية، بما في ذلك إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة. ورحب الوزراء بالتوصية الواردة في تقرير الأمين العام بإنشاء آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا، الذي يعتبر سبيلا للمضي قدما في تنفيذ الفقرة ٢٧٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٣٢ - ورحب الوزراء بالحوار التفاعلي بشأن الانسجام مع الطبيعة، الذي أجرته الجمعية العامة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ احتفالا باليوم الدولي لأُمِّنا الأرض. وناقش المشاركون النُّهج الاقتصادية المختلفة في سياق التنمية المستدامة لتعزيز إرساء العلاقة بين البشر والأرض على أسس أكثر تمسكا بالقيم الأخلاقية، عملا بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢١٤.

٣٣ - ورحب الوزراء بإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي حل محل لجنة التنمية المستدامة، وشددوا على أهمية طابعه العالمي واضطلاعه بالمهام المكلف بها في الفقرة ٨٥ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، في جميع جوانب التنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكونه يتسق مع تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويعتمد على مواطن قوة لجنة التنمية المستدامة ويعالج أوجه قصورها.

٣٤ - وشدد الوزراء على أن إحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سوف يتوقفان على التقدم المحرز في تهيئة بيئة دولية مواتية تساند التنمية، وفي توفير وسائل التنفيذ ذات الصلة، لا سيما في مجالات التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات.

٣٥ - وأشار الوزراء إلى أن المبادرة المتعلقة بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي ترمي إلى جعل المجلس أكثر فائدة وفعالية واستجابة للتحديات القائمة والناشئة في مجال التنمية

المستدامة العالمية، بوصفه آلية مركزية لتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة لها دور هام في ضمان تنفيذ قراراتها في الأنشطة التي تضطلع بها الوكالات والصناديق والبرامج عن طريق مجالسها التنفيذية. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء من جديد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعزز يجب أن يستمر في التركيز على التنمية ويجب أن يظل جهاز الأمم المتحدة الرئيسي لتنسيق واستعراض السياسات والحوار المتعلق بها والتوصيات بشأن المسائل ذات الصلة بالتنمية المستدامة، فضلا عن تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتنسيق متابعة نتائج أهم المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. واعترف الوزراء بالدور الرئيسي للمجلس في تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وأحاطوا علما مع الارتياح باعتماد الجمعية العامة القرار ١/٦٨ بشأن استعراض القرار ١٦/٦١.

٣٦ - وشدد الوزراء على ضرورة التوصل إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عن طريق مفاوضات حكومية دولية شفافة تشمل الجميع تحت إشراف الأمم المتحدة. ولاحظوا مع التقدير في هذا الصدد القرار المتخذ، خلال الاجتماع الخاص الذي عقدته الجمعية العامة لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية، ببدء مفاوضات حكومية دولية في بداية الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٧ - وأشار الوزراء إلى تأكيد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على أن القضاء على الفقر هو أعظم التحديات العالمية وشرط لا غنى عنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وأكدوا أن القضاء على الفقر يجب أن يظل الهدف الرئيسي الأسمى لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأحاط الوزراء علما في هذا الصدد بتقرير الأمين العام عن الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعنون ”حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥“ (A/68/202). وأكدوا دعمهم القوي للدعوة التي وجهها الأمين العام في التقرير من أجل إنهاء الفقر بحلول عام ٢٠٣٠.

٣٨ - وأكد الوزراء من جديد إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١، وإعلان الألفية، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وشددوا على أن كلا من عملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ونتائجها يجب أن تتسق تماما مع ولاية مؤتمر الأمم المتحدة

للتنمية المستدامة الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ وأن تتوافق مع مبادئ ريو، ولا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

٣٩ - وأكد الوزراء أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تكون خطة للتنمية. وأكد الوزراء أن النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع في البلدان النامية شرط رئيسي من شروط القضاء على الفقر والجوع وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وشددوا على أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تشجع النمو الاقتصادي السريع والمستدام في البلدان النامية وأن تحافظ على حيز السياسات الإنمائية لهذه البلدان بصورة تامة، وأن تُدمج كذلك الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٤٠ - وشدد الوزراء كذلك على ضرورة مواصلة الأعمال غير المنجزة للأهداف الإنمائية للألفية وإتمامها في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضافوا أن ضرورات التنمية البشرية المكرسة في الأهداف الإنمائية للألفية - وهي القضاء على الفقر والجوع، والسعي لتعميم التعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الرُّضع، وتحسين الصحة النفاسية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وأمراض أخرى - يجب أن تظل في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤١ - وأكدوا أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أيضا أن تعالج تحديات أخرى تواجهها البلدان النامية مثل إتاحة خدمات الطاقة الحديثة للجميع، والأمن الغذائي والتغذية، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وتوفير التدريب والوظائف التي تتطلب مهارات، والتنمية الزراعية والريفية، وبناء القدرات الإنتاجية، وإقامة المدن والمستوطنات الحضرية المستدامة، وتطوير الهياكل الأساسية.

٤٢ - وأكد الوزراء أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أيضا أن تعالج على نحو مُجدٍ إصلاح مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية من أجل تعزيز صوت البلدان النامية فيها.

٤٣ - وحذر الوزراء من الاحتلال الشديد في الاستهلاك العالمي للموارد، مشيرين إلى اعتماد إطار عمل السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، ودعوا إلى أن تركز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، على أن تضطلع البلدان المتقدمة النمو بدور طليعي في ذلك.

٤٤ - ولاحظ الوزراء مع القلق أوجه القصور الشديد في الشراكة العالمية من أجل التنمية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، الأمر الذي أسهم في عدم تحقيق العديد من الأهداف والغايات، ودعوا إلى التنفيذ العاجل لجميع الالتزامات في إطار الشراكة العالمية، بغية سد الثغرات التي تم تحديدها في تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف

الإنمائية للألفية. وشددوا على الحاجة إلى وفاء البلدان المتقدمة النمو بصورة عاجلة بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعهدت بها فرديا وجماعيا، بما في ذلك الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية بحلول عام ٢٠١٥، وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا.

٤٥ - وشدد الوزراء على ضرورة أن تركز عملية التفاوض الحكومية الدولية من أجل وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المتوقع بدؤها في بداية الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، على الجوانب والأهداف الموضوعية، مع المراعاة التامة لنتائج مختلف عمليات المتابعة التي صدر بها تكليف من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأكد الوزراء من جديد الأهمية الحاسمة للعملية الحكومية الدولية في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٦ - وشدد الوزراء على أهمية إتاحة الموارد المالية لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشددوا على أهمية تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، بما يتسق مع الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، سعيا لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية غير المستكملة، وتعزيز هذه الشراكة العالمية من أجل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٧ - وأشار الوزراء إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي حدثت خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وما ترتب عليها من آثار قد أبرزت أوجه القصور والثغرات في الحوكمة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك داخل المؤسسات المالية الدولية، والحاجة الملحة إلى استجابة عالمية وشاملة ومتكاملة من جانب المجتمع الدولي. وأكدوا ضرورة الإكمال العاجل لعملية إصلاح صيغة الحصص لصندوق النقد الدولي التي بدأت في عام ٢٠١٠ لكفالة جعل حصص الصندوق وأسلوب إدارته يعكسان بصورة أفضل الوزن النسبي للبلدان الناشئة والنامية في الاقتصاد العالمي. غير أن إعادة توزيع حقوق التصويت بما يعكس الواقع لن تحل بمفردها المشاكل الهيكلية المتمثلة في انعدام الاستقرار المالي وعدم توفر السيولة التي تحتاج إليها البلدان النامية لتحقيق النمو المطرد والتنمية المستدامة الضروريين. وعلاوة على ذلك، يجب تعيين مسؤولي مؤسسات بريتون وودز بناء على الجدارة الفردية ومن خلال عملية اختيار مفتوحة ومنصفة. وستظل شرعية صندوق النقد الدولي موضع شك ما دام لا يعكس الواقع الجديد للاقتصاد العالمي، وما دام مديره العام يُعين من خلال عملية تفتقر إلى الشفافية.

٤٨ - وأعاد الوزراء التأكيد على الحاجة إلى وجود هيكل مالي دولي يعكس واقع القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك تعزيز تنظيم القطاع المالي الدولي على أسس سليمة، للتقليل من المضاربة في الاستثمارات كي يتسنى تعبئة أسواق رأس المال لتحقيق التنمية المستدامة

وتأدية دور بناء في خطة التنمية العالمية. وأشاروا أيضا إلى المشاكل الأساسية المتمثلة في تحقيق الاستقرار المالي وعدم توفر السيولة للبلدان النامية التي هي في حاجة إلى تحقيق النمو المطرد والتنمية المستدامة الضروريين.

٤٩ - وأكد الوزراء أهمية التمثيل العادل للبلدان النامية في هذه المؤسسات المالية الدولية، وأن يكون لها صوت أقوى في الحوكمة الاقتصادية العالمية. وأشاروا إلى الحاجة الملحة إلى التنسيق الاقتصادي الكلي في سياق الإصلاح الهيكلي للمؤسسات المالية الدولية، من أجل تحقيق الانتعاش الطويل الأمد وتعزيز النمو الشامل للجميع وإيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر والجوع وتعزيز التجارة والتنمية. وشددوا على أهمية اتخاذ المؤسسات المالية الدولية خطوات ملموسة لإضفاء الطابع الديمقراطي على أعمالها، بما في ذلك زيادة مشاركة البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فمن المهم جدا أن يتسم القطاع المالي بالشفافية وحسن التنظيم كي يتسنى تعبئة أسواق رؤوس الأموال لتحقيق النمو المستدام.

٥٠ - ورحب الوزراء بالاتفاق المتعلق بعقد الحوار الرفيع المستوى السادس بشأن تمويل التنمية يومي ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٥١ - وأكد الوزراء من جديد الفقرة ٩٠ من إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وشددوا على الحاجة إلى عقد مؤتمر متابعة دولي بشأن تمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، قبل عام ٢٠١٥ سعيا للإسهام في عملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٢ - ورفض الوزراء رفضا قاطعا فرض قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، وسائر أشكال التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك الجزاءات الانفرادية ضد البلدان النامية، وأكدوا من جديد الحاجة الملحة إلى إلغاء تلك التدابير على الفور. وشددوا على أن مثل هذه الإجراءات لا تقوض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل تشكل كذلك تهديدا خطيرا لحرية التجارة والاستثمار. ولذلك دعوا المجتمع الدولي إلى عدم الاعتراف بتلك التدابير أو تطبيقها.

٥٣ - وأكد الوزراء الحاجة الملحة إلى زيادة الجهود المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي لمشكلتي الأمن الغذائي والتنمية الزراعية باعتبارهما جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية الدولية. وأبرزوا الحاجة إلى التمويل المطرد وزيادة الاستثمارات الموجهة نحو تعزيز الإنتاج العالمي للأغذية، ودعوا إلى تخصيص موارد مالية جديدة وإضافية من جميع المصادر لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدامين.

٥٤ - ورحب الوزراء بإعلان السنة الدولية للكينوا، ٢٠١٣، الذي يشكل الخطوة الأولى ضمن عملية جارية لتركيز اهتمام العالم على الدور الهام للكينوا، وحثوا على تبادل

الممارسات الرشيدة بشأن تنفيذ أنشطة السنة الدولية على النحو المبين في الخطة الرئيسية لأنشطة السنة الدولية المعنونة ”مستقبل غُرس منذ آلاف السنين“، دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ورحبوا أيضا بعقد اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٣. وأضافوا أن التنوع البيولوجي للكينوا وقيمته الغذائية يجعلانه عنصرا أساسيا في توفير الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الفقر، فضلا عن الترويج للمعارف التقليدية لشعوب الأنديز الأصلية وإسهامها في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الفقر، وتعميق الوعي بأهمية هذه المعارف في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٥٥ - وأكد الوزراء أن الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمات الغذاء التي يشهدها مختلف مناطق العالم، وتؤثر على البلدان النامية، وبخاصة منها البلدان المستوردة الصافية للأغذية، وما يترتب على هذه الأزمات من عواقب بالنسبة للأمن الغذائي والتغذية، تتطلب استجابة شاملة ومنسقة في الأجل القصير والمتوسط والطويل من جانب الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي. وأكدوا مجددا أن الفقر واللامساواة هما السببان الجذريان لانعدام الأمن الغذائي، وأعربوا عن قلقهم المستمر من أن يشكل التقلب المفرط لأسعار المواد الغذائية تحديا خطيرا لجهود مكافحة الفقر والجوع وللجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

٥٦ - وأشار الوزراء إلى أن الأمن الغذائي والتغذية بعدان أساسيان للتنمية المستدامة، وأعربوا عن قلقهم من عدم قدرة البلدان النامية على مقاومة الآثار السلبية لتغير المناخ، مما يشكل مزيدا من التهديد للأمن الغذائي. وشدد الوزراء على أن تحقيق الأمن الغذائي والانتقال إلى الزراعة المستدامة، بما في ذلك زيادة إنتاج الأغذية، والاستثمارات الزراعية، وتعزيز القدرات الإنتاجية، وتحسين الإدارة والتنمية الزراعيين، ودعم الزراعة الأسرية وصغار المزارعين في البلدان النامية، هي جميعا مسائل ذات أهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية. وتشكل الزراعة، التي تُفهم عموما على أنها تشمل المحاصيل والإنتاج الحيواني ومصائد الأسماك والغابات، أهم قطاع في العديد من البلدان النامية، ولها دور حاسم في بقاء ملايين البشر على قيد الحياة. وشدد الوزراء على الحاجة إلى زيادة الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، بهدف زيادة الإنتاج الزراعي في البلدان النامية التي أصبح الكثير منها بلدانا مستوردة صافية للأغذية.

٥٧ - وشدد الوزراء على أن الإعانات الزراعية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو لقطاعها الزراعي، وغيرها من الاختلالات التجارية التي تسببها تلك البلدان قد ألحقت ضررا بالغا

بالقطاع الزراعي في البلدان النامية، مما يحد من قدرة هذا القطاع الرئيسي على المساهمة بشكل فعال في القضاء على الفقر والتنمية الريفية والنمو الاقتصادي المستدام والمطرد والشامل والمنصف. ويشكل إلغاء تلك الإعانات جزءا أساسيا من الجهود العالمية لتشجيع الزراعة والتنمية الريفية والقضاء على الفقر والجوع.

٥٨ - وأكد الوزراء من جديد أن مسألة وصول المنتجات الزراعية من البلدان النامية إلى الأسواق هي مسألة على نفس القدر من الأهمية. وشددوا في هذا الخصوص على ضرورة اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في موعد مبكر، التي يجب أن تحترم ولايتها الإنمائية احتراما تاما وأن تأخذ في الحسبان احتياجات البلدان النامية وأولوياتها، بما في ذلك ما يتعلق بالاتجار بالمنتجات الزراعية. وأضافوا أن النتيجة الناجحة لجولة الدوحة من شأنها أن تساعد على كفالة نمو التجارة العالمية وتهيئة فرص جديدة لوصول البلدان النامية إلى الأسواق.

٥٩ - ورحب الوزراء باعتماد قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٦٦ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن تنظيم الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة التاسعة والستين للجمعية الذي سيعرف باسم المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية، والمقرر عقده في نيويورك يومي ٢٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لتبادل وجهات النظر والممارسات الفضلى فيما يتعلق بإعمال حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك السعي من أجل تحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وقد قضت الجمعية العامة في ذلك القرار بأن يسفر المؤتمر عن وثيقة ختامية موجزة وذات منحى عملي، وشجعت مشاركة الشعوب الأصلية في المؤتمر. وكذلك أحاط الوزراء علما بالوثيقة الختامية للمؤتمر التحضيري العالمي للشعوب الأصلية المعقود استعدادا للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية في ألتا بالنرويج في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٦٠ - وشدد الوزراء على الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة الاقتصادية العالمية، وهو دور يهدف أساسا إلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، بُغية تهيئة بيئة عالمية داعمة وتمكينية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن كفالة الاستقرار المالي والاقتصادي. وفي هذا السياق، يمكن للجمعية العامة ولمجلسٍ اقتصادي واجتماعي معزز العمل معا على التخفيف من أثر الأزمة المالية والاقتصادية الدولية وكفالة حق البلدان النامية في حيز للسياسات العامة من أجل التنمية المستدامة.

٦١ - وأكد الوزراء من جديد رأيهم بأن التحرك نحو حوكمة عالمية تتسم بمزيد من الشرعية والخضوع للمساءلة يتطلب التمثيل الشامل والمشاركة العالمية واعتماد عملية

ديمقراطية في الجمعية العامة. ولذلك ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي بصورة جدية وتنسيقها دوليا وأن تؤدي إلى المشاركة الكاملة للبلدان النامية في صنع القرارات ووضع المعايير المالية والاقتصادية الدولية. وأعرب الوزراء مجددا عن تأييدهم لإصلاح مؤسسات بريتون وودز إصلاحا شاملا، بما في ذلك تعزيز حقوق التصويت للبلدان النامية في موعد محدد، مما يسمح بتعزيز المساواة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٦٢ - وأبرز الوزراء الحاجة إلى معالجة منظومة الأمم المتحدة بصورة جدية مسألة وضع ترتيبات مؤسسية جديدة لتحقيق الاتساق بين مجموعات القواعد المتباينة التي تنطبق على مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، والتنسيق فيما بينها. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعالج الصلة بين العولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة، خاصة عن طريق تحديد وتنفيذ سياسات وممارسات متماسكة تعزز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف.

٦٣ - وأعاد الوزراء التأكيد على أهمية كفالة التآزر بين عمل وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية التي تعالج مسائل إنمائية منها التجارة والمالية ورؤوس الأموال وحقوق الملكية الفكرية والصحة والتكنولوجيا.

٦٤ - وشدد الوزراء على أن الأمم المتحدة هي المنتدى الحكومي الدولي الملائم لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٥ - وأكد الوزراء من جديد الأهمية الحاسمة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في توفير التوجيهات بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. وقد أكدت الجمعية العامة مجددا في هذا السياق المبادئ والخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية وقدمت لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي توجيهات تفصيلية في مجال السياسات العامة وعبءَ عملٍ طموحًا لفترة السنوات الأربع. وأقر الوزراء وأكدوا من جديد النداء الموجه إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات بإيلاء أولوية قصوى للقضاء على الفقر، وإلى جميع وكالات المنظومة بأن تجعل من القضاء على الفقر الهدف الشامل والأساسي لجميع برامجها ومشاريعها.

٦٦ - وأشار الوزراء إلى أن أطر التنمية وخططها والسياسات القطاعية على الصعيدين الوطني والعالمي لا تزال تعير الهجرة اهتماما غير كاف على الرغم من التقدم المحرز في المناقشات والحوار والتعاون على الصعيد الدولي. وأضافوا أن البطء في معالجة سياسات الهجرة على تلك المستويات بالقياس إلى حقيقة الحراك البشري لن يفتأ يجعل المهاجرين محط تصورات سلبية في أذهان العامة ويحول دون توفر الحماية الملائمة لحقوقهم.

٦٧ - وأعرب الوزراء عن قناعتهم بأن معالجة الهجرة العالمية بوصفها ظاهرة عالمية من شأنها أن تدعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدوا أن الهجرة الدولية والتنمية يؤثر كل منهما على الآخر. وشدد الوزراء على أن الهجرة يمكنها أن تشكل حافزا قويا للتنمية إذا أُديرت بشكل سليم، بما يعود بالنفع على مجتمعات المنشأ والمقصد، على النحو المعترف به في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤. ورحب الوزراء في هذا السياق بعقد الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٦٨ - وأكد الوزراء من جديد أن التكنولوجيا تؤدي دورا رئيسيا في التصدي لتحديات التنمية عبر مجموعة متنوعة من أبعاد الاستدامة الشاملة لعدة قطاعات، كما هو الحال في مجالات الأغذية والزراعة، والمياه والصرف الصحي، والطاقة، والتنمية الصناعية، وإدارة المواد الكيميائية والنفايات. وشددوا على حاجة البلدان النامية إلى مزيد من فرص الاستفادة من التكنولوجيا بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، لكي تتحول إلى مسار إنمائي أكثر استدامة. وبغية مساعدة البلدان النامية على التغلب على بعض العقبات التي تحول دون التوسع والنمو الاقتصاديين بما يتيح تحقيق أهداف إنمائية محددة، من الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة لسد الفجوة التكنولوجية من أجل تشجيع التصنيع والنمو الشامل للجميع في جميع أنحاء العالم النامي.

٦٩ - وشدد الوزراء على أن التكنولوجيا من أهم وسائل التنفيذ، إلى جانب التمويل وبناء القدرات والتجارة، ودعوا إلى الإسراع بإنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا تساعد على تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا ونقلها ونشرها.

٧٠ - وأقر الوزراء بالحاجة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بأسلوب يتيح للبلدان المنتجة للطاقة في جنوب الكرة الأرضية، سواء الناشئة منها أو التي تنتج الطاقة منذ أمد طويل، أن تتبادل الخبرات والممارسات الرشيدة على أساس مستمر من أجل مواجهة ما يعترض سبيلها من تحديات تتعلق بالطاقة، سعيا لتحقيق التنمية المستدامة.

٧١ - وأقر الوزراء بالصلات المتعددة الأوجه بين الثقافة والتنمية. وأشاروا إلى توافق الآراء المتزايد، رغم عدم الإحاطة بالنطاق الكامل للصلات القائمة بين الثقافة والتنمية، بضرورة غرس استراتيجيات تحقيق الأهداف الإنمائية في صميم التقاليد الثقافية لكل مجتمع. وأكد الوزراء أن الثقافة هي في نفس الوقت عامل مساعد ومحرك للتنمية، وكرروا تأكيد أهمية كفالة الاعتراف بالثقافة بصفتها تلك في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ودعا الوزراء

إلى مواصلة الحوار والمفاوضات لكفالة إدماج الثقافة وتعميم مراعاتها بصورة فعالة في السياسات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على جميع المستويات.

٧٢ - وأشار الوزراء إلى الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وهي القارة الوحيدة التي ليس في مقدورها حاليا تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأقروا بالحاجة إلى كفالة استمرار الانتعاش الذي يتميز بالهشاشة والتفاوت، على الرغم من عودة النمو الاقتصادي، وذلك من أجل التصدي للآثار السلبية المستمرة المترتبة على الأزمات المتعددة في التنمية، وللتحديات الخطيرة التي تشكلها هذه الآثار في مجال مكافحة الفقر والجوع، والتي يمكن أن تقوض بشكل أكبر تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في أفريقيا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء عدم الوفاء تماما بالالتزام بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠ على النحو الذي دعا إليه مؤتمر قمة غلين إيغلز، وشددوا في هذا الصدد على الحاجة إلى إحراز تقدم سريع من أجل الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الجهات المانحة في مؤتمر قمة غلين إيغلز وغيره من المناسبات بزيادة المعونة بوسائل متنوعة منها توفير موارد إضافية جديدة للبلدان الأفريقية، ونقل التكنولوجيا إليها، وبناء قدراتها ودعم التنمية المستدامة فيها.

٧٤ - ودعا الوزراء إلى مواصلة دعم المبادرات من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك إطار الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية في القارة، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا.

٧٥ - ومن ناحية أخرى، رحب الوزراء بالدعم الذي قدمه بعض البلدان النامية إلى أفريقيا من خلال برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٧٦ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء حالة أقل البلدان نموا المستمرة في التدهور نتيجة للأزمات العالمية الراهنة المتعددة التي تزداد حدّتها من جرّاء تأثّر بعضها ببعض. فمن الجلي أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة تقوّض التنمية في أقل البلدان نموا. وأشاروا إلى أن المكاسب الإنمائية المتواضعة التي حققتها أقل البلدان نموا على مدى السنوات قد بدأت تتراجع، وهو ما يتسبب في سقوط أعداد أكبر من سكان تلك البلدان في ربقة الفقر المدقع. وما زال العديد من أقل البلدان نموا متخلفا عن ركب تحقيق معظم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٧ - وشدد الوزراء على ضرورة التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات التي قُطعت في إطار برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. وأكد الوزراء كذلك

على الحاجة الملحة للإسراع بتنفيذ الشراكة العالمية المجددة والمعززة لصالح أقل البلدان نموا كي يمكن التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها تلك البلدان، والقضاء على الفقر فيها، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وتمكين نصف عدد البلدان المندرجة في فئة أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠.

٧٨ - وأشار الوزراء إلى أن المجتمع الدولي بات يقرّ بمواطن الضعف الفريدة التي تخصّ الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديدا منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ١٩٩٢، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عُقد في بربادوس في عام ١٩٩٤، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في عام ٢٠٠٢، والاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عُقد في موريشيوس في عام ٢٠٠٥، وأشاروا مع القلق إلى عدم كفاية الخطوات التي اتخذت على الصعيد الدولي لمعالجة مواطن الضعف ودعم جهود التنمية المستدامة على نحو فعّال، بما في ذلك على صعيد تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٧٩ - وأشار الوزراء إلى أن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر يشكلان أكبر خطر يهدد فرص بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية ومقوّمات حياتها وجهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعوا المجتمع الدولي في هذا الصدد إلى الالتزام بزيادة التعاون الدولي على وجه الاستعجال لدعم هذه الجهود، ولا سيما من خلال زيادة الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والدراية الفنية وزيادة مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في محافل اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية.

٨٠ - ورحب الوزراء بقرار عقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤ في آبيا، وعقد اجتماعات إقليمية وأقاليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية لبلورة أولويات هذه الدول لأغراض المؤتمر. وفي هذا السياق، أحاط الوزراء علما بالوثيقة الختامية للاجتماع التحضيري الأقاليمي، الذي عُقد في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٣ في بريدجتاون، ودعوا إلى تعزيز الجهود الرامية إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨١ - وكرّر الوزراء الإعراب عن اعترافهم بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ولما تواجهه هذه البلدان من تحديات تنشأ عن افتقار أقاليمها إلى المنافذ البحرية وتتفاقم بسبب البعد عن الأسواق العالمية، وأعربوا عن قلقهم من استمرار تعرُّض النمو

الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للبلدان النامية غير الساحلية للتأثّر الشديد بالصدمات الخارجية وبالتحديات المتعدّدة التي يواجهها المجتمع الدولي، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية وتغيّر المناخ، وأكدوا على ضرورة أن يزيد المجتمع الدولي من المساعدة الإنمائية المقدّمة للبلدان النامية غير الساحلية لتمكينها من معالجة مكامن ضعفها وبناء قدرتها على التكيّف والسير على درب التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وأكدوا من جديد بالتالي على ضرورة التصدي العاجل للاحتياجات الإنمائية الخاصة والتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من خلال إقامة شراكات حقيقية مع هذه البلدان، مع قيام المجتمع الدولي بدعمها والتعاون معها بما يكفي لضمان التنفيذ الفعال لأولويات برنامج عمل ألماتي والبرنامج الذي سيخلفه.

٨٢ - ورحب الوزراء بما قررته الجمعية العامة في قراريها ٦٦/٢١٤ و ٦٧/٢٢٢ بخصوص عقد مؤتمر استعراض عشري شامل عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي في عام ٢٠١٤، تسبقه عمليات تحضيرية إقليمية وعالمية ومواضيعية تتم بأكثر الطرق فعالية وأفضلها تنظيما وبأوسع مشاركة ممكنة. وفي هذا الصدد، دعا الوزراء المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية والمنظمات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، إلى النظر بعين ناقدة إلى الاحتياجات الخاصة والتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، وأن تساعد على بلورة أولويات إطار موحّد جديد أشمل للبلدان النامية غير الساحلية في العقد القادم يكون تركيزه منصبا على الإجراءات العملية.

٨٣ - وأقر الوزراء بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات إنمائية كبيرة، وشددوا على أن هذه البلدان على الرغم من التقدم الذي أحرزته والجهود التي بذلتها في الآونة الأخيرة، فإن ٧٥ في المائة من تعداد فقراء العالم يعيشون فيها. وما زالت هذه البلدان تواجه تحديات هائلة في سعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيق العمالة الكاملة، وخلق فرص العمل للشباب، وتنويع الاقتصادات، وتطوير التكنولوجيات.

٨٤ - وعلاوة على ذلك، يبرز الوزراء ازدياد التضامن من جانب البلدان المتوسطة الدخل وتعاظم الدور الذي تضطلع به في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب دعما للجهود الإنمائية للبلدان النامية الأخرى.

٨٥ - وفي هذا السياق، أحاط الوزراء علما بنتائج المؤتمر الرفيع المستوى للبلدان المتوسطة الدخل الذي تناول موضوع ”التحديات التي تواجه التنمية المستدامة والتعاون الدولي في البلدان

المتوسطة الدخل: دور الشبكات في تحقيق الرخاء"، والذي نظمته حكومة كوستاريكا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٨٦ - وأكد الوزراء أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي.

٨٧ - وأشار الوزراء مجددا إلى أن تغير المناخ يشكل أحد أخطر التحديات العالمية في عصرنا هذا. وأكدوا أن البلدان النامية ما زالت هي الأكثر تعرّضا للآثار السلبية لتغير المناخ، ولتسارع وتيرة حدوث الظواهر المناخية البالغة الشدة، ولتأثيرات تدابير الاستجابة، وذلك على الرغم من أنها البلدان المتحمّلة لأقل قدر من المسؤولية عن تغيّر المناخ. وبناء على ذلك، دعوا البلدان المتقدمة إلى الأخذ بزمام الريادة في التصدي لتغير المناخ. فتغير المناخ لا يهدد فرص التنمية في البلدان النامية وإمكانات تحقيقها للتنمية المستدامة فحسب، بل ويهدد كذلك وجود هذه البلدان والمجتمعات وفرص بقائها.

٨٨ - وشدد الوزراء على أنه يتعين على البلدان المتقدمة النمو، في ظل مسؤوليتها التاريخية، أن تضطلع بدور رائد في التصدي لهذا التحدي وفقا لمبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنها بالأخص مبدآ الإنصاف ومسؤوليات البلدان المشتركة ولكن المتباينة وفقا لقدرات كل منها، وأن تقدم الدعم المالي والتكنولوجي إلى البلدان النامية.

٨٩ - ولاحظ الوزراء التقدم المحرز في التصدي لتغير المناخ في الاجتماع الثامن عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عُقد في عام ٢٠١٢ في الدوحة، حيث اتُّخذت قرارات ملموسة بخصوص الأعمال المتبقية في إطار خطة عمل بالي، ووضع خطة للعمل في إطار منهاج ديربان، وتحديد فترة التزام ثانية في إطار بروتوكول كيوتو، مع تحديد جدول زمني واضح. غير أنه بالنسبة إلى فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو، أشار الوزراء إلى أن هناك افتقارا إلى الطموح؛ وأعربوا عن أملهم في أن يتم الارتقاء بمستواه في عام ٢٠١٤ على النحو المتفق عليه في الاجتماع الثامن عشر لمؤتمر الأطراف.

٩٠ - وأكد الوزراء مجددا أن مدى فعالية تنفيذ البلدان النامية لالتزاماتها بموجب الاتفاقية سيتوقف على فعالية تنفيذ البلدان المتقدمة النمو لالتزاماتها بموجب الاتفاقية فيما يتعلق بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا، وأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر يمثلان الأولوية الأولى والأهم للبلدان النامية.

٩١ - وأشار الوزراء إلى التقدم المحرز في أعمال الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزَّز، وشددوا على وجوب أن تتيح النتائج التي سيتوصل إليها الفريق العامل المجال لمواصلة تعزيز التنفيذ الكامل والفعال والمستدام للاتفاقية. وأعاد الوزراء التأكيد

على وجوب أن تكون أعمال الفريق العامل والنتائج التي يخلُص إليها متوافقتين مع الهدف المرجو من الاتفاقية والمبادئ والأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية، بما في ذلك مبدآ الإنصاف ومسؤوليات البلدان المشتركة ولكن المتباينة وفقاً لقدرات كل منها. ولا ينبغي للعملية الجارية في إطار الفريق العامل أن تفضي إلى إعادة تفسير الاتفاقية أو إعادة صياغتها.

٩٢ - وأكد الوزراء على الحاجة الملحة إلى سد فجوة الطموح، وأعربوا عن قلقهم إزاء عدم وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها. ولدى العمل على سد هذه الفجوة، يجب ألا يقتصر التركيز على التخفيف من آثار تغيّر المناخ، بل يجب أن يشمل أيضا الفجوات المتعلقة بالتمويل والتكنولوجيا ودعم بناء القدرات. وشدّدوا على وجوب أن تقطع البلدان المتقدمة النمو على نفسها التزامات قوية وطموحة للتخفيف من آثار تغير المناخ، مقرونة بتحديد أهداف كمية طموحة على صعيد الحد من الانبعاثات وفقا لما يستوجبه العِلْم وما هو مقرر في الاتفاقية. وفي هذا السياق، أعرب الوزراء عن تطلّعهم إلى الخروج بنتائج ناجحة وشاملة من الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف/الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف القائم بدور اجتماع أطراف بروتوكول كيوتو.

٩٣ - وأكد الوزراء من جديد أن ظواهر التصحر وتدهور الأراضي والجفاف تمثل مصدر قلق بالغ بالنسبة للبلدان النامية. وبالتالي فإن التحرّك الدولي مطلوب بشكل ملح لمواجهة هذه التحديات. وشددوا على الأهمية الكبيرة لاتفاقية الأمم المتحدة الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبشكل خاص في أفريقيا، مع التأكيد على أن ظواهر التصحّر وتدهور الأراضي والجفاف تتسبب في تبدُّد الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وأكد الوزراء من جديد أن التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف يمكّن البلدان من التعامل مع العديد من التحديات السياساتية العالمية، كتحديات الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ والهجرة القسرية. وفي هذا السياق، أشار الوزراء إلى عقد الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في ويندهوك.

٩٤ - وأكد الوزراء على ضرورة التعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل الوقاية من العواصف الترابية والرملية والتحكم بها، بطرق منها، تبادل المعلومات ذات الصلة والتنبؤ والإنذار المبكر. وشدّد الوزراء على أن مكافحة هذه العواصف تتطلّب دعما ماليا ونقلا للتكنولوجيات من البلدان المتقدّمة النمو إلى البلدان النامية.

٩٥ - وأكد الوزراء من جديد أن ظواهر التصحر وتدهور الأراضي والجفاف تمثل مصدر قلق بالغ بالنسبة للبلدان النامية. وإن معالجة هذه الظواهر سيمكن البلدان من معالجة

عدة تحديات تواجه السياسات العالمية، مثل القضاء على الفقر، والأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ. وفي حين ينبغي للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أن تقدم الدعم الكامل لتنفيذ تلك الاتفاقية، ينبغي التشجيع على تبادل المعارف بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة من التعاون العالمي والإقليمي في مجال مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وشددوا على ضرورة أن تعالج أهداف وغايات التنمية المستدامة بشأن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف أسباب هذه الظواهر، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير الوقائية والتصحيحية.

٩٦ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء الآثار المدمرة الناجمة عن الجفاف والمجاعة بشكل دوري في أفريقيا.

٩٧ - ودعا الوزراء مرفق البيئة العالمية إلى أن يكفل التوزيع العادل للموارد لأمانة اتفاقية مكافحة التصحر وحثوا المانحين على مواصلة تجديد موارده على نحو فعال لكفالة أن يتم توفير تمويل كاف لإتاحة إمكانية تخصيص موارد كافية وملائمة لمجال تنسيقها بشأن تدهور الأراضي.

٩٨ - ورحب الوزراء بالنتائج الهامة التي تمخض عنها الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي عقد في حيدر أباد، الهند، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ولا سيما الالتزام بمضاعفة التدفقات المالية الدولية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ والحفاظ على هذا المستوى حتى عام ٢٠٢٠ على أقل تقدير للإسهام في تحقيق أهداف الاتفاقية الثلاثة. كما دعوا الأطراف إلى استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد في الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف من أجل اعتماد هدف نهائي لتعبئة الموارد.

٩٩ - ودعا الوزراء الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إلى التعجيل بعملياتها الوطنية للتصديق على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، وذلك لكفالة دخوله حيز النفاذ في وقت مبكر.

١٠٠ - وشجع الوزراء جميع الحكومات وجميع أصحاب المصلحة على أن يكونوا ''من مناصري التنوع البيولوجي''، استجابة لنداء حيدر أباد من أجل العمل بشأن التنوع البيولوجي، من خلال إعلان التبرعات لدعم التنوع البيولوجي على كل من الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي لواحد أو أكثر من أهداف آيتشي.

١٠١ - وشدد الوزراء على الحاجة إلى إدراج آليات تمويل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر كجزء من تمويل التنمية المستدامة في إطار لجنة الخبراء بشأن استراتيجية تمويل التنمية المستدامة، وطلبوا أن تعرض اللجنة هذه القضايا بالتفصيل على النحو المناسب.

١٠٢ - وأشار الوزراء إلى نتائج الدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، المعقود في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٨ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وشددوا على أهمية الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات بالنسبة للمجتمع الدولي ككل، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. ويعد الهدف العالمي الرابع وثيق الصلة على نحو خاص بالبلدان النامية، حيث أنه يحدد الحاجة إلى عكس اتجاه انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وتعبئة موارد مالية جديدة وإضافية من جميع المصادر، بما في ذلك من القطاعين العام والخاص، لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات. وبغية تحقيق الهدف العالمي الرابع، يجب احترام مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وفي هذا الصدد، حث الوزراء البلدان المتقدمة النمو على ممارسة المرونة والإرادة السياسية القوية للإسهام في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

١٠٣ - وكرر الوزراء دعوتهم إلى إنشاء صندوق عالمي جديد للغابات تمشيا مع مبادئ التنمية المستدامة. وقالوا إنهم يعتبرون ذلك ضروريا من أجل التركيز على احتياجات التمويل للبلدان النامية من أجل إدارة غاباتها بصورة مستدامة، وكذلك للوفاء بما عليها من التزامات بموجب الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات. وأكدوا أن إنشاء صندوق عالمي للغابات في إطار الأمم المتحدة لمعالجة الثغرات التمويلية في الإدارة المستدامة للغابات أمر شديد الإلحاح في سياق متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأقر الوزراء، وأكدوا مجدداً على أهمية الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧ في قرارها ٩٨/٦٢، الذي يعد دليلاً لجميع المناطق والبلدان لدى معالجة مسألة الحفظ.

١٠٤ - وأشار الوزراء إلى أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشكل قوة رئيسية في المفاوضات بشأن قانون البحار على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وقد أثرت مواقف مجموعة الـ ٧٧ والصين بشكل ملحوظ على تكريس بعض المفاهيم المتعلقة بقانون البحار المرتبطة ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة، بما في ذلك المنطقة الاقتصادية الخالصة، حيث تتمتع الدول الساحلية بحقوق السيادة على الموارد الطبيعية وقاع البحار والمحيطات خارج حدود الولاية الوطنية (''المنطقة''). ويجب أن يؤدي استغلال الموارد الموجودة فيها إلى إفادة البشرية جمعاء، بصرف النظر عن الموقع الجغرافي للدول، سواء أكانت ساحلية أم غير ساحلية، وأن تأخذ في الاعتبار مصالح واحتياجات الدول النامية.

١٠٥ - وفي هذا الصدد، أشار الوزراء إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٧٤٩ (د-٢٥) ثم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار قد بلورا مبدأ ''التراث المشترك للبشرية''، الذي

انضمت إليه مجموعة الـ ٧٧ والصين منذ إنشاء المجموعة في عام ١٩٦٧ في شكل قاعدة مكرسة في الاتفاقيات.

١٠٦ - وأقر الوزراء بأنه برز تحد رئيسي أمام البلدان النامية يتعلق بقانون البحار، وهو الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري خارج نطاق الولاية الوطنية. وأكدوا أن استغلال البعض لموارد أي منطقة بحرية تشكل جزءا من التراث المشترك للبشرية والاستفادة منها لا يتفقان مع المبادئ العامة للقانون الدولي، بما في ذلك مبادئ الإنصاف، نظرا لأن المنطقة ومواردها هما لفائدة البشرية جمعاء. وفي هذا السياق، شدد الوزراء على أن بقاء الوضع الراهن على حاله ليس خياراً.

١٠٧ - وأكد الوزراء على أن المبدأ الأساسي المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وفي قرار الجمعية العامة ٢٧٤٩ (د-٢٥) ينطبق على هذه الموارد وهو التراث المشترك للبشرية، وأنه يجب وضع نظام قانوني محدد للتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في شكل اتفاق لتنفيذه في إطار الاتفاقية استنادا إلى هذا المبدأ. ويجب التفاوض على اتفاق التنفيذ كمجموعة واحدة ويجب أن يشمل الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك الموارد الوراثية وتقاسم المنافع مع مراعاة حقوق الملكية الفكرية والبحث العلمي وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية.

١٠٨ - وأعرب الوزراء عن دعمهم لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٠٩٩ (د-٢٠) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ بغرض المساهمة في زيادة المعرفة بالقانون الدولي كوسيلة من وسائل تعزيز السلم والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وأشاروا إلى أن البرنامج وعناصره يشكلان حجر الزاوية في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز القانون الدولي، وأن الحقوقيين والأكاديميين والدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين الآخرين من البلدان النامية يستفيدون كثيراً من الدورات الدراسية الإقليمية حول القانون الدولي، والزمالات والمنشورات والمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي. وفي ضوء القلق الذي أعربوا عنه إزاء الافتقار إلى الموارد من التبرعات لدعم أنشطة هذا البرنامج الهام، أكد الوزراء على ضرورة تمويل جميع عناصر برنامج المساعدة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، اعتبارا من فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، بما في ذلك تمويل الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي لأفريقيا وآسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، والمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، وزمالة

هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية لقانون البحار، والحلقات الدراسية والتدريبية الإقليمية بشأن قوانين المعاهدات الدولية والممارسات والمنشورات القانونية ومواد التدريب.

١٠٩ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء تزايد وتيرة ونطاق الكوارث الطبيعية في السنوات الأخيرة، التي أسفرت عن خسائر جسيمة في الأرواح وآثار بيئية واجتماعية واقتصادية سلبية طويلة الأجل للبلدان، ولا سيما في البلدان النامية. وكرروا كيف أن آثار الكوارث قد تقوض سبل العيش لدى الفئات الضعيفة، والنمو الاقتصادي وتقدم البلدان نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. علاوة على ذلك، فقد تفاقمت هذه التحديات بسبب تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والأزمة الغذائية العالمية واستمرار انعدام الأمن الغذائي وأزمة الطاقة والتحديات التي يطرحها تغير المناخ.

١١٠ - وأكد الوزراء مجدداً على التزامهم وتأييدهم للمبادئ التوجيهية الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، باعتباره القرار المؤسس لإطار توفير المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة. وشددوا على أن تشارك الدول الأعضاء، بالتعاون مع المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، في تقديم المساعدة الإنسانية وفقا للقرار المذكور لتعزيز مزيد من الاحترام والتقيد التام بالمبادئ الإنسانية، والشفقة والحياد والنزاهة والاستقلال، وفي الوقت نفسه، الدخول في مفاوضات، في هذه العمليات الإنسانية وخلالها. وشدد الوزراء على أهمية الالتزام بأحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان عند تقديم المساعدة الإنسانية.

١١١ - وشدد الوزراء على الحاجة الملحة إلى أن يضمن المجتمع الدولي آلية تمويل كافية يمكن التنبؤ بها وتتسم بالمرونة لتقديم المساعدة الإنسانية الفعالة. وفي حين تعد زيادة التمويل للمساعدة الإنسانية، من خلال الشراكات والآليات المالية المدعومة والمرنة، هامة، فإن مسألة تقديم مصلحة أصحاب المصلحة على مصلحة الأشخاص المتضررين والمساءلة أمام المتضررين والمانحين في إطار مفهوم ”القيمة مقابل المال“ يجب أن تكون متسقة مع مبادئ منح المساعدات الإنسانية الجيدة. وفي هذا الصدد، أعلن الوزراء أنه ينبغي زيادة تقصي الدور المحدد للمؤسسات المالية والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ والصناديق الأخرى خلال مراحل التحضير والتكيف والانتعاش. وأكد الوزراء كذلك على الحاجة الملحة للاستثمار في نظم الإنذار المبكر من أجل التخفيف من آثار الكوارث وأخطارها، وشجعوا على مواصلة تدفقات المساعدة المالية إلى البلدان النامية، بهدف الحد من المخاطر الحالية والحيلولة دون ظهور مخاطر جديدة.

١١٢ - وأكد الوزراء من جديد أن اللجنة الخامسة للجمعية العامة هي اللجنة الرئيسية الوحيدة في المنظمة المكلفة بالمسؤولية عن المسائل الإدارية والمالية وشؤون الميزانية. وفي هذا الصدد، طلب الوزراء ألا تناقش أي مسألة تتعلق بالميزانية أو بالشؤون المالية أو الإدارية، بما في ذلك تلك المتعلقة بإنشاء عملية لحفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة، إلا في إطار اللجنة الخامسة، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

١١٣ - وأكد الوزراء من جديد على أن أي جهود ترمي إلى إصلاح الأمانة العامة والإدارة، بما في ذلك عملية الميزانية، يجب ألا تهدف إلى تغيير الطابع الحكومي الدولي والمتعدد الأطراف والدولي للمنظمة، بل يجب أن تعزز قدرة الدول الأعضاء على أداء دور الرقابة والرصد، وأن نظر وموافقة الدول الأعضاء مسبقاً أمر جوهري في جميع الحالات التي تقع فيها التدابير التي يتعين تنفيذها ضمن صلاحيات الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أشاروا إلى القرار ٢٥٧/٦٦. وأعادوا التأكيد أيضاً على حق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تبدي رأيها بشأن إدارة المنظمة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالميزانية، والحاجة إلى التفاعل المستمر والحوار بين الأمانة العامة والجمعية العامة بهدف تهيئة بيئة إيجابية للمفاوضات، وعملية اتخاذ القرار وتنفيذ تدابير الإصلاح.

١١٤ - وأيد الوزراء بقوة الدور الرقابي الذي تضطلع به الجمعية العامة، فضلا عن الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ذات الصلة، في مجالات التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم. وفي هذا السياق، أعادوا تأكيد التزامهم بتعزيز الدور الذي تضطلع به لجنة البرنامج والتنسيق. وحث الوزراء أيضا بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المشاركة بنشاط في دورات اللجنة.

١١٥ - وأعاد الوزراء التأكيد على أهمية الإطار الاستراتيجي بوصفه الموجّه الرئيسي للسياسات في المنظمة وأن مضمونه ينبغي أن يعكس بشكل كامل الولايات التي قررتها الدول الأعضاء، بما في ذلك النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

١١٦ - وأكد الوزراء من جديد التزام مجموعة الـ ٧٧ والصين بإصلاح الأمانة العامة للأمم المتحدة وإدارتها، بغية جعل المنظمة أكثر فعالية وتمثيلاً وشفافية وخضوعاً للمساءلة واستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. وأكد الوزراء أن هذه الإصلاحات، حتى تكلل بالنجاح، يجب أن تقوم على مشاورات موسعة وشاملة مع الجمعية العامة ويجب أن تعبِّر عن طابع الأمم المتحدة كمنظمة تتولى فيها الدول الأعضاء زمام المبادرة، وأن تكرِّس هذا الطابع.

١١٧ - وشدد الوزراء على ضرورة تقديم أي اقتراح أو تدبير يتصل بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير فريق إدارة التغيير التي تندرج ضمن اختصاص الدول الأعضاء، إلى الجمعية

العامة، عن طريق لجنتها الخامسة للنظر فيه والموافقة عليه مسبقاً، وفقاً لأحكام قراري الجمعية العامة ٦٤/٢٥٩ و ٦٦/٢٥٧.

١١٨ - وأكد الوزراء أن المنهجية الراهنة المتّبعة في إعداد جدول الأنصبة المقررة إنما تعكس التغيُّرات التي تطرأ على الأحوال الاقتصادية النسبية للدول الأعضاء. وأكد الوزراء من جديد كذلك أهمية مبدأ ''القدرة على الدفع'' بوصفه المعيار الأساسي في قسمة نفقات الأمم المتحدة، وأعربوا عن رفضهم إدخال أي تغيير على عناصر المنهجية الحالية المتبعة لإعداد جدول الأنصبة المقررة يهدف إلى زيادة اشتراكات البلدان النامية. وفي هذا الصدد، شددوا على أن العناصر الأساسية للمنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة، من قبيل فترة الأساس، والدخل القومي الإجمالي، وأسعار التحويل، والتسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، ومعامل التدرج، والحد الأدنى والحد الأقصى لأقل البلدان نمواً، وتسوية رصيد الديون، هي عناصر يجب ألا يمسها أي تغيير وهي غير قابلة للتفاوض.

١١٩ - وأكد الوزراء أن المعدل الأقصى الحالي للأنصبة المقررة، أو الحد الأقصى لها، حُدِّد بوصفه حلا توفيقيا سياسيا، وهو مخالف لمبدأ القدرة على الدفع ويمثل مصدرا أساسيا لتشوه جدول الأنصبة المقررة. وفي هذا السياق، حث الوزراء الجمعية العامة على إجراء استعراض لهذا الترتيب، وفقا للفقرة ٢ من قرار الجمعية ٥٥/٥ جيم.

١٢٠ - وأكد الوزراء أن الأسس والمبادئ التوجيهية الحالية لقسمة نفقات عمليات حفظ السلام التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة بالموضوع ينبغي أن تشكل أساسا لأي مناقشات بشأن جدول الأنصبة المقررة لتمويل عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، شدد الوزراء على ضرورة أن يعكس جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام بوضوح المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن فيما يتعلق بصون السلام والأمن. وأشار الوزراء أيضاً إلى أن البلدان الأقل نموا من الناحية الاقتصادية لديها قدرات محدودة على المساهمة في ميزانيات عمليات حفظ السلام. وفي هذا السياق، شدد الوزراء على أهمية مراعاة ظروف البلدان النامية في أي مناقشة بشأن نظام التخفيضات المطبق على جدول أنصبة عمليات حفظ السلام، وضرورة ألا تتأثر أوضاعها الحالية بشكل سلبي. وشدد الوزراء، في هذا الصدد، على أن أي عضو من أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين ليس عضوا دائما في مجلس الأمن، يجب ألا يُصنف بالتالي فوق المستوى جيم.

١٢١ - وأكد الوزراء مجددا أنه ينبغي عدم تعريض الاستقرار المالي للأمم المتحدة للخطر جرّاء اتخاذ تدابير تعسفية. وشدد الوزراء على أن أي جهود تبذل لاستخدام الاشتراكات

المالية وسيلة للضغط من أجل اعتماد مقترحات معينة تؤدي إلى نتائج عكسية وتشكل انتهاكا لالتزامات الدول الأعضاء بتوفير الموارد للمنظمة، على النحو المنصوص عليه في ميثاقها.

١٢٢ - وأحاط الوزراء علما بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٧ فيما يتعلق بالتوصيات والاستنتاجات التي خلص إليها الفريق الاستشاري الرفيع المستوى بشأن سداد تكاليف القوات والمسائل ذات الصلة بالموضوع، في أعقاب صرف علاوتين مؤقتتين متعاقبتين، وأكدوا في هذا الصدد أن هذا الاتفاق ينبغي أن يفضي إلى إعادة النظر في معدلات سداد تكاليف القوات في أقرب فرصة ممكنة.

١٢٣ - وأعرب الوزراء عن رفضهم جميع التدابير القسرية الانفرادية التي تتعارض مع القانون الدولي، والتي تعرقل، وأحيانا تعوق دفع الأنصبة المقررة من الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى ميزانيات المنظمة.

١٢٤ - وأكد الوزراء مجددا بقوة الالتزام القانوني لجميع الدول الأعضاء بتحمل النفقات المالية للأمم المتحدة، وفقا للميثاق، وحثوا جميع الدول الأعضاء على تسديد أنصبتها المقررة في الوقت المحدد كاملة ودون شروط. وشددوا أيضا على ضرورة مراعاة الصعوبات الخاصة والحقيقية التي تواجهها بعض البلدان النامية وتمنعها مؤقتا من الوفاء بالتزاماتها المالية مراعاة كاملة، وعلى ضرورة تجاوب مقررات الجمعية العامة المتعلقة بالبند المعنون ”جدول الأنصبة المقررة“ من جدول الأعمال مع هذه الصعوبات.

١٢٥ - وشدد الوزراء على ضرورة أن يكون مستوى الموارد المقرر أن تعتمدها الجمعية العامة متناسبا مع جميع البرامج والأنشطة المقررة، وذلك لكفالة تنفيذها بشكل كامل وفعال. وأكدوا من جديد أيضا أولويات المنظمة حسبما اعتمدتها الجمعية العامة وضرورة قيام الأمين العام بتجسيد تلك الأولويات عند تقديمه الميزانيات البرنامجية المقترحة.

١٢٦ - وأعرب الوزراء عن القلق إزاء التخفيضات المقترح إجراؤها في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ التي يمكن أن تؤثر سلباً على تنفيذ الولايات التي أقرتها الأجهزة الحكومية الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بركيزة التنمية، وإزاء التفسير القائل بأن التخفيضات المقترحة أجريت بناءً على طلب الدول الأعضاء من خلال القرار المتعلق بمخطط الميزانية (٢٤٨/٦٧). وأعرب الوزراء أيضاً عن القلق البالغ إزاء ما يُدخَل من تغييرات على منهجية الميزانية وطريقة عرضها دون أن تنظر الجمعية العامة فيها وتوافق عليها مسبقاً.

١٢٧ - وأعاد الوزراء التأكيد على ضرورة الموازنة في تجسيد أولويات المنظمة المتفق عليها لدى تخصيص الموارد في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة، الأمر الذي يجري باستمرار على حساب الأنشطة الإنمائية. وفي هذا الصدد، أعرب الوزراء عن القلق إزاء الزيادة

المستمرة في الحصة المخصصة للبعثات السياسية الخاصة في الميزانية العادية، في حين أن حصة الموارد المخصصة فيها للأنشطة الإنمائية ظلت ثابتة. وشدد الوزراء أيضاً على وجوب تقيُّد الأمانة العامة بتنفيذ الولايات التي تقررها الجمعية العامة دون أية استثناءات و/أو تأخير.

١٢٨ - وفي هذا السياق، شدد الوزراء على أن تعزيز الأمم المتحدة ودورها في التعاون الدولي من أجل التنمية أمر جوهري للتصدي للتحديات واغتنام الفرص الناشئة عن عملية العولمة في الوقت الراهن ومستقبلاً. وأقروا بحاجة الأمم المتحدة إلى أن تنهض بإمكاناتها وقدراتها على تنفيذ ولاياتها بالكامل وأن تكفل الإنجاز الفعال لبرامجها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، حث الوزراء الأمين العام على زيادة تعزيز ركيزة التنمية للمنظمة بأسرها، بما في ذلك حساب التنمية الخاص بها.

١٢٩ - وأعرب الوزراء عن القلق إزاء الاختلال المتزايد بين الاشتراكات المقررة والتبرعات في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وشدد الوزراء على ضرورة ألا تحل الموارد الخارجة عن الميزانية محل الأموال العادية التي يمكن التنبؤ بها الآتية من الاشتراكات المقررة لأغراض الأنشطة الأساسية للمنظمة. وثمة أهمية بنفس القدر لأن تُستخدَم الموارد الآتية من التبرعات والموارد الخارجة عن الميزانية في دعم الأولويات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء وليس لإعادة ترتيبها، وأن تُستَخدَم حصرا وفقا للقواعد والأنظمة المالية للمنظمة. ودعا الوزراء الدول الأعضاء إلى توخي قدر أكبر من الشفافية والمساءلة والرقابة بشأن التبرعات والموارد الخارجة عن الميزانية.

١٣٠ - وشدد الوزراء على أهمية كفالة تحلي الأمانة العامة بأعلى معايير المساءلة والشفافية والنزاهة والسلوك الأخلاقي. وبناء عليه، حث الوزراء الأمين العام على أن ينفِّذ بالكامل، على سبيل الأولوية، قرارات الجمعية العامة ٦٤/٢٥٩ و ٦٦/٢٥٧ و ٦٧/٢٥٣.

١٣١ - وأعرب الوزراء عن القلق إزاء عدم كفاية حصة البلدان النامية في نظام المشتريات التابع للأمم المتحدة. وشددوا على أهمية استناد مشتريات الأمم المتحدة إلى أوسع قاعدة جغرافية ممكنة، مع معاملة البلدان النامية معاملة تفضيلية. وشددوا كذلك على ضرورة أن تكون قائمة الموردين إلى الأمم المتحدة ممثلة لأعضاء المنظمة، وأكدوا الحاجة إلى تنفيذ تدابير ملموسة لكفالة إتاحة فرص أكبر للمؤسسات التجارية من البلدان النامية في مجال مشتريات الأمم المتحدة من الأسواق.

١٣٢ - وكرر الوزراء تأكيد الحاجة إلى زيادة تمثيل البلدان النامية وتمثيل المرأة من البلدان النامية، ولا سيما على مستوى الرتب العليا، وإلى تحسين التوزيع الجغرافي في الأمانة العامة ودرجة الشفافية في عملية استقدام الموظفين.

١٣٣ - وأشار الوزراء إلى القرار الذي اتخذه رؤساء الدول والحكومات في قمة الجنوب الثانية، المعقودة في الدوحة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، والقاضي بالعمل على ضمان أن تُحترم بالكامل في البرامج والسياسات الموضوعة في سياق العولمة مبادئ ومقاصد الميثاق والقانون الدولي، وخاصة عندما تتعلق بالمساواة فيما بين الدول، واحترام استقلال الدول والسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتشديد على أن تُستلهم هذه المبادئ والمقاصد في التزامهم الكامل بالتعددية وفي البحث عن نظام اقتصادي دولي أكثر عدلاً وإنصافاً يتيح الفرص لرفع مستوى معيشة شعوبهم.

١٣٤ - وأشار الوزراء أيضا إلى القرار الذي اتخذه رؤساء دول وحكومات قمة الجنوب الثانية، بالعمل من أجل إعمال حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت أشكال الهيمنة الاستعمارية أو الأشكال الأخرى للهيمنة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي، والتي تؤثر سلبا على تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، وإلى القرار بدعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لإنهاء استمرار الاحتلال الأجنبي، وفقاً لمقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي.

١٣٥ - وكرر الوزراء دعوتهم إلى الانسحاب الفوري والكامل لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وما تبقى من أراض محتلة في لبنان. وأعادوا تأكيد دعمهم لعملية سلام في الشرق الأوسط ترمي إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وفي هذا السياق، أعادوا أيضا تأكيد دعمهم لمبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة العربية في آذار/مارس ٢٠٠٢.

١٣٦ - وشدد الوزراء على ضرورة إعمال الشعب الفلسطيني، في أسرع وقت ممكن، لحقه في تقرير المصير وفي استقلال دولته الفلسطينية بما يتيح تحقيق استقراره وازدهاره وتنميته من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي هي حق لجميع الشعوب. وأعرب الوزراء عن دعمهم للجهود التي يبذلها الشعب الفلسطيني لتحقيق الاستقلال، ورحبوا في هذا الصدد بالطلب الذي قدمته دولة فلسطين في يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وأشاروا إلى اعتماد الجمعية العامة القرار ١٩/٦٧، الذي منح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة. وأعرب الوزراء عن دعمهم المتواصل لعملية انضمام دولة فلسطين لتصبح عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن.

١٣٧ - وأدان الوزراء استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والأعمال غير القانونية التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال والتي لا تزال تؤدي إلى سقوط ضحايا في صفوف المدنيين، وإلى المعاناة الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية، وتدمير الممتلكات والهياكل الأساسية والأراضي الزراعية الفلسطينية، وتقويض التواصل الجغرافي للأرض ووحدتها وسلامتها.

١٣٨ - وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء زيادة تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة المحاصر، نتيجة للممارسات الإسرائيلية غير القانونية، بما فيها بناء المستوطنات والجدار الفاصل وفرض حصار وإقامة المئات من نقاط التفتيش. ودعا الوزراء إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى أن توقف فورا جميع التدابير غير القانونية التي تضر بالاقتصاد الفلسطيني والتنمية الفلسطينية، وعلى وجه الخصوص، الحصار اللاإنساني وغير القانوني المفروض على قطاع غزة والقيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع، بما في ذلك التبادل التجاري في سائر أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ومنها وإليها، وأن تقدم تعويضات عن جميع الأضرار التي ألحقتها بالممتلكات والمؤسسات والبنية التحتية الفلسطينية. وكرروا دعوتهم المجتمع الدولي إلى مواصلة إمداد الشعب الفلسطيني بالمساعدات الإنمائية والإنسانية التي يحتاجها بشدة في هذه الفترة العصيبة، ولا سيما من أجل إعادة بناء قطاع غزة وتحقيق انتعاشه الاقتصادي.

١٣٩ - وأعاد الوزراء تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه وموارد الطاقة؛ وطالبوا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالكف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل أو إتلافها أو التسبب في ضياعها أو استنفادها، وعن تعريضها للخطر.

١٤٠ - وأكد الوزراء مجددا ضرورة قيام حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية باستئناف المفاوضات وفقا لمبادئ وأهداف الميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، من أجل التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي للنزاع على السيادة بشأن ”مسألة جزر مالفيناس“، الأمر الذي يضر كثيرا بالإمكانات الاقتصادية للأرجنتين، وأكدوا ضرورة أن يمتنع كلا الطرفين عن اتخاذ قرارات تعني ضمنا إدخال تعديلات من جانب واحد على الوضع في الوقت الذي يجري فيه في الجزر تنفيذ العملية التي أوصت بها الجمعية العامة.

١٤١ - وأعاد الوزراء تأكيد الحاجة إلى إيجاد حلّ سلمي لقضايا السيادة التي تواجه البلدان النامية، بما في ذلك، على سبيل المثال، النزاع بشأن أرخبيل تشاغوس الذي يشمل جزيرة دييغو غارسيا، التي تم اقتطاعها بصورة غير مشروعة من أرض موريشيوس في انتهاك للقانون الدولي ولقراريْ الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ٢٠٦٦ (د-٢٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥. ومن شأن عدم حلّ هذه القضايا المتصلة بالسيادة وإنهاء الاستعمار أن يضر بشكل خطير بالتنمية والقدرات والآفاق الاقتصادية للدول النامية ويقوّضها.

١٤٢ - وأكد الوزراء من جديد على أهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبخاصة في البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة، وكرروا الإعراب عن دعمهم للتعاون في ما بين بلدان الجنوب كاستراتيجية لدعم جهود التنمية التي تبذلها البلدان النامية وكذلك كوسيلة لتعزيز مشاركتها في الاقتصاد العالمي. وكرر الوزراء الإعراب عن موقف المجموعة الذي مفاده أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمّل للتعاون الإنمائي بين بلدان الشمال والجنوب، وليس بديلا عنه؛ وأكدوا مجددا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل مسعى جماعيا للبلدان النامية يستند إلى مبدأ التضامن وإلى مُسلّمات وظروف وأهداف خاصة بالسياق التاريخي والسياسي للبلدان النامية واحتياجاتها وتطلعاتها، ولهذا فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يستحق أن يُعزّز بطريقة خاصة به تكون مستقلة وقائمة بذاتها على نحو ما أعيد تأكيده في وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا السياق، شدد الوزراء على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامج التعاون بينها يجب أن يتمّ بدفع من بلدان الجنوب. وبهذه الصفة، يتطلب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، البالغ الأهمية بالنسبة إلى البلدان النامية، رؤية طويلة الأجل وترتيبا مؤسسيا عالميا على النحو المتوخى في قمة الجنوب الثانية.

١٤٣ - ورحب الوزراء بالاجتماع الذي عقده الفريق الرفيع المستوى للشخصيات البارزة في الجنوب في ناتادولا، فيجي، خلال الفترة من ٧ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٣، وفقا للولاية ذات الصلة التي أوكلتها له قمة الجنوب الثانية. ورحّب الوزراء باستنتاجات وتوصيات أعضاء الفريق بشأن الآفاق المستقبلية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتبارها تمثل إسهاما مهما في مواصلة تطوير منهاج عمل تنمية بلدان الجنوب. وكرر الوزراء التأكيد على إطار ومبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب كما أقرها لأول مرة اجتماعهم السنوي الثاني والثلاثون المعقود في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، والتي استخدمها الفريق كأساس لمناقشاته.

١٤٤ - وشدد الوزراء على أن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التابعة للجمعية العامة هي الهيئة المركزية المتعددة الأطراف لصنع السياسات في منظومة الأمم المتحدة المكلَّفة باستعراض وتقييم التقدم المحرز على نطاق العالم ونطاق المنظومة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنمية، بما في ذلك التعاون الثلاثي، ودعم هذا التعاون، وهي الهيئة المكلَّفة بتقديم التوجيه العام بشأن التوجهات المستقبلية. وحث الوزراء جميع الشركاء المهتمين بدعم التعاون بين بلدان الجنوب على الاسترشاد بمبادئ هذا التعاون وأهدافه المكرسة في الوثائق المتفق عليها دوليا من قبيل خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٣٣/١٣٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، ووثيقة نيروبي الختامية التي أيدتها الجمعية في قرارها ٦٤/٢٢٢، فضلاً عن قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة. ولذلك، كرّر الوزراء تأكيد موقف المجموعة الذي يقضي بأن تسترشد أي مناقشة بشأن السياسات تجري خارج منظومة الأمم المتحدة بالأطر المتفق عليها المذكورة أعلاه وبتوافق آراء ياموسوكرو بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأوصى الوزراء أيضا بتوفير هياكل وموارد مكرَّسة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبإعداد تقارير منتظمة عن الأنشطة ذات الصلة به على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٤٥ - وذكّر الوزراء بالقرار الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى في عام ٢٠١٢ بإعادة تسمية الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتحمل اسم ''مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب''، التي يستضيفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفها كيانا منفصلا وجهة تنسيق لتعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، أكد الوزراء أن إعادة تسمية الوحدة مثّلت خطوة إلى الأمام باتجاه دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأوصوا بإبرام ترتيبات تعاونية بين الصناديق والبرامج ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تتضمن في جملة أمور تقسيما واضحا للمهام والأدوار، فضلا عن خطوط واضحة للتسلسل الإداري والمساءلة. والمكتب بحاجة إلى المزيد من التعزيزات، بوسائل منها توفير موارد إضافية للقيام بأنشطته التنسيقية. وفي هذا السياق، أعرب الوزراء عن تطلعهم إلى التقرير الشامل للأمين العام عن التدابير المتخذة لتعزيز المكتب الذي طلبت اللجنة الرفيعة المستوى من الأمين العام إعداده في مقررها ١/١٧، بما في ذلك من خلال تنقيح الهيكل الإداري للمكتب، وتقديم خدمات الأمانة له، وكذلك مساعدات مالية، وهي مسائل ذات أهمية بالغة، لضمان زيادة فعالية وكفاءة أساليب عمل اللجنة، ولتحديد المسؤوليات بشكل أفضل، وتحسين التواصل بين جميع أصحاب

المصلحة. وأوصى الوزراء أيضا بتمكين المكتب من المشاركة في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وذلك حفاظا على مركزه بوصفه كيانا مستقلا داخل الأمم المتحدة مكلفّا بالتنسيق والترويج، على الصعيد العالمي، للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وذلك عملا بقرارات الجمعية العامة. وشدد الوزراء على أن المكتب هو الجهة المسؤولة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة، وأنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتفادى ازدواجية أو تداخل أو تكرار المهام والمسؤوليات الموكَلة للمكتب على نطاق المنظومة. وفي هذا السياق، دعا الوزراءُ المكتبَ إلى وضع إطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وفقاً للولاية المسندة إليه من الجمعية العامة، بما ينسجم مع المبادئ والأولويات والأهداف التي حددتها الدول الأعضاء في خطة عمل بوينس آيرس ووثيقة نيروبي الختامية وقرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة بالموضوع ونتائج مؤتمرات القمة التي تعقدها بلدان الجنوب، مع مراعاة نتائج استعراض التقرير الذي أعدته وحدة التفتيش المشتركة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (A/66/717)، والمناقشات التي تجريها الأمم المتحدة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمبادئ التوجيهية التشغيلية التي أعدها الأمين العام بشأن الدعم المقدّم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والخطط الاستراتيجية للكيانات الأخرى.

١٤٦ - وأكد الوزراء من جديد قرار الجمعية العامة ٦٠/٢١٢، الذي وصفت فيه صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يديره مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بأنه صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الرئيسي لتعزيز ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ولهذا الغرض، أعرب الوزراء عن دعمهم للجهود الرامية للارتقاء بمستوى هذا الصندوق ليصبح صندوق تبرعات استئماني يعمل بشكل تام، ولزيادة الموارد الأساسية المخصّصة لصندوق بيريز - غيريرو الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومقررات مؤتمَرْي قمة الجنوب ذات الصلة.

١٤٧ - ودعا الوزراءُ الدولَ الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ إلى عرض استضافة الدورة الثالثة عشرة للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب في عام ٢٠١٤. ودعوا الدولَ الأعضاء أيضا إلى استضافة الاجتماعات القطاعية المعنية بشتى ميادين التعاون، بما في ذلك منتديات بلدان الجنوب للبرلمانيين ورؤساء البلديات والشباب ووسائل الإعلام والمجتمع المدني، فضلاً عن الاجتماعات المواضيعية المزمع انعقادها في إطار

خطة عمل الدوحة التي اعتمدتها قمة الجنوب الثانية. ودعا الوزراء رئيسَ مجموعة الـ ٧٧ إلى مواصلة مشاوراته مع الدول الأعضاء لاستضافة قمة الجنوب الثالثة في موعد مناسب.

١٤٨ - وأقر الوزراء تقرير الاجتماع الثامن والعشرين للجنة خبراء صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني وأيدوا ما ورد فيه من توصيات. وأثنى الوزراء على رئيس الصندوق لالتزامه المتواصل. وأعربوا عن ارتياحهم لما حققه الصندوق الاستئماني من نتائج. ونظرا للانخفاض الكبير في مستوى إيرادات الصندوق الاستئماني من الفوائد بسبب الوضع المالي العالمي الراهن كما أوضح ذلك رئيس الصندوق، ناشد الوزراء جميع الدول الأعضاء أن تقدم مساهمات كبيرة إلى الصندوق الاستئماني بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية، المقرَّر عقده في نيويورك في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

١٤٩ - وأقر الوزراء البيان المالي لحساب التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لمجموعة الـ ٧٧ كما عرضه رئيس مجموعة الـ ٧٧، وحثوا الدول الأعضاء التي لم تسدد اشتراكاتها بعدُ على بذل قصارى جهودها لتسدد اشتراكاتها غير المدفوعة.

١٥٠ - ورحب الوزراء بانضمام جمهورية كيريباس لعضوية مجموعة الـ ٧٧.